

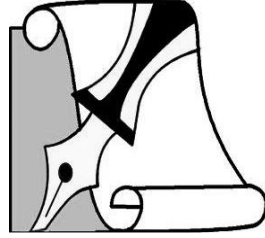


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

في الأيام القليلة الماضية جاء مرور ذكرى عيد الاستقلال هذه حزينا على بلد صار كل شيء فيه مجرد ذكرى وسط أزمات متفاقمة من دون التوصل إلى تسوية لاستقرار سياسي يُعد اللبنة الأولى لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والحياتية.

وبدا العيد الذي يفترض أنه جامع للبنانيين بكل فئاتهم ومكوناتهم، يتيما في وطن انهارت كل أسسه، وصار مثالا لمعاناة متصاعدة لم يسبق للشعب اللبناني أن عانى منها في دولة منكوبة ومشلولة بالكامل، وتلك حقيقة لا تحجبها خطابات رئاسية وديباجيات مملة من هنا وتصريحات من هناك، ووعود ملها الناس، لا تشبع نهمهم إلى دولة حقيقية.

وإذا كانت مناسبة الاستقلال قد فرضت نوعا من الانفراج على الخط الرئاسي، أتاحت عقد لقاء ثلاثي بين الرؤساء ميشال عون ونبيه بري ونجيب ميقاتي، إلا أن الأجواء التي سادت هذا اللقاء كانت هادئة وصريحة، حيث جرى استعراض المستجدات بصورة عامة، وكذلك آثار الأزمة وتفاعلاتها، وكانت النظرة مشتركة إلى ضرورة إنهاء الوضع الشاذ الذي يعيشه البلد، وبذل المستطاع لتحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن، وخصوصا في ظل التداعي الخطير في الأزمة على كل المستويات، والتي فاقمها الفراغ الحكومي منذ أحداث الطيونة وجريمتها في 14 تشرين الاول.

ويقول متابعون للعلاقة بين الرؤساء أنهم تشاركوا في التأكيد على عدم جواز استمرار الوضع على ما هو عليه من انسداد، والخشية من تفاقم الأمور أكثر. ومن هنا برز توافق على تكثيف المشاورات لتذليل ما هو قائم من عثرات وعقبات، ما يعني في خلاصة اللقاء الثلاثي، أنه لم يعكس بلوغ الرؤساء الحل السحري الذي يؤسس لانفراج يخرج الدولة من شلها الراهن ويعيد إطلاق الحكومة.

واللقاء شكّل دافعا لنقاش جدي في الفترة المقبلة حول أسباب تعطيل انعقاد مجلس الوزراء التي ما زال مفتاح الانفراج ضائعا فيها، والأسباب ما زالت قائمة ومرتبطة بحسم مصير المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، وكذلك إيجاد الحل التوافقي للأزمة التي استجدت مع السعودية ودول الخليج، وما يتصل بوضع وزير الإعلام جورج قرداحي، علما أن أفكارا مطروحة للنقاش، ولكن لا يمكن

الحكم المسبق على النيات وبالتالي لا شيء محسوما حتى الآن، والجميع في انتظار ما ستحملة الأيام القليلة المقبلة على هذا الصعيد، أكان على المستوى السياسي، أو على المستوى القضائي. وسط هذه الأجواء، فإن المشهد الداخلي يزداد سوداوية، وهو ما أكدت عليه المواقف الدولية التي عكستها برقيات التهئة بعيد الاستقلال مع التشديد على عمل حكومي سريع في اتجاه الانقاذ، بينما يبدي أكثر من مرجع مسؤول في البلاد قراءة شديدة السوداوية حيال الوضع في لبنان، وخشية بلوغ المرحلة التي لم يعد فيها لبنان قادرا على أن يمنع السقوط الكبير، والذي لن يكون في مقدور أحد أن يتحمل كلفته. هو فشل يتحمل الجميع مسؤوليته حسب هؤلاء، من رأس الهرم في الدولة إلى كل المكونات السياسية، في إيصال لبنان إلى ما وصل إليه من انهيار. وثمة خشية من نقلت الأمور من أيدي الجميع، وثمة قلق، حسب مسؤولين رسميين، مما خلص إليه المسؤول في الأمم المتحدة أوليفيه دي شوتر في تقييمه البحثي حول لبنان قبل أيام قليلة. والذي شخص فيه واقع المسؤولين في لبنان بأنهم لم يقدموا للبنانيين وللمجتمع الدولي أي تحرك يفيد بأنهم قد خرجوا من عالمهم الخيالي الذي يعيشون فيه بعيدا عن معاناة اللبنانيين، ويثبتوا بأن لديهم شعورا بضرورة التحرك العاجل والعزم اللازم لتحمل مسؤولياتهم، ووقف ما يتعرض له اللبنانيون من إفقار وحشي.

ويشير بعض الرسميين إلى أن المسؤول الأممي لم يقل كل ما لديه، مع أن خلاصة قوله أن لبنان أصبح في دولة فاشلة بالفعل، وكل الوقائع السلبية التي تتوالى تنذر بدخول مرحلة أسوأ مما هي عليه. وتلفت القراءة الدولية إلى أنهم كانوا في الماضي يحذرون من النموذج القبرصي أو اليوناني أو الفنزويلي، لكن لبنان سقط إلى ما هو أسوأ من تلك النماذج كلها. والمسؤول الأممي نفسه أبلغ المسؤولين بشكل مباشر وصريح بأن لبنان على رغم كل ما يعانیه من مصاعب، ما زال في أول النفق الذي تنتظره فيه مصاعب أكبر ومعاناة شديدة للبنانيين، وسط خشية من تفجر غضب الناس.

طبعا هي قراءة جد متشائمة في مقابل أكثر من قراءة ليست بهذه السوداوية، وفي كل الأحوال اجتمع الرؤساء بعد احتفال عيد الاستقلال وتضاربت المعلومات حول حقيقة ما انتهى إليه اللقاء الرئاسي في القصر الجمهوري من تفاهات شاع أنها فتحت الطريق أمام معالجة الأزمتين الحكومية والقضائية،

لينصب الاهتمام بعد ذلك على معالجة الأزمة الدبلوماسية الناشئة بين لبنان والسعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن نتائج هذا اللقاء لن تتبلور قبل كانون الأول انتظارا لإنجاز بعض الأسفار الرئاسية، ليبنى بعدها على الشيء مقتضاه ويظهر ما ستؤول إليه الأوضاع داخليا ومع الخارج. ويشير البعض إلى أن هناك سيناريو محتملا لمعالجة الأزميتين المترابطين، الحكومية والقضائية، على قاعدة تبادل تعهدات وتسهيلات بين الرؤساء الثلاثة ربطا باجتماعهم الأخير في قصر بعبدا لمناسبة عيد الاستقلال.

وأوضح هؤلاء أن التسوية المرجحة تقضي بأن يحضر تكتل لبنان القوي جلسة نيابية لإحالة ملف المدعى عليهم في قضية انفجار المرفأ من وزراء ورئيس حكومة سابقين إلى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، على أن يلي ذلك انعقاد مجلس الوزراء بمشاركة حركة أمل وحزب الله، ويخرج بعدها وزير الإعلام جورج قرداحي ليعلن استقالته.

وأشارت المصادر إلى أن الاتصالات مستمرة لاستكمال متطلبات معالجة المأزق الحالي، الذي أرحى بانعكاساته السلبية على السلطتين التنفيذية والقضائية، بعد عودة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون من قطر ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي من الفاتيكان.

واعتبرت أن زيارة ميقاتي إلى الفاتيكان هي معنوية بالدرجة الأولى ومفيدة للحصول على دعم البابا وبركته لمساعي الخروج من النفق، مشيرة إلى أن الرسالة ستكون في الصورة والدلالات الرمزية للقاء أكثر منها في أي أمر آخر.

لكن في المقابل يسأل آخرون إذا كان الاجتماع الثلاثي مجرد قنبلة صوتية. فكل الكلام الذي دار حول نضوج حل يتيح عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد قريبا جدا، والذي كان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أول من زقّه، هو كلام مبني على سراب لأن جوهر المشكلة لا يزال مكانك راجح.

وعلى رغم هذه المعطيات والمعلومات المتناقضة، باشر رئيس الجمهورية ميشال عون معالجة المواضيع التي كانت محور بحث بينه وبين رئيسي مجلس النواب نبيه بري والحكومة نجيب ميقاتي.

وما انتهى إليه الاجتماع يستحق المتابعة لأنه شكّل محطة أساسية في طريق السعي إلى معالجة الإشكالات التي حالت دون استئناف جلسات مجلس الوزراء بعدما طالب وزراء حزب الله وأمل بإبعاد قاضي التحقيق العدلي في انفجار مرفأ بيروت طارق البيطار. كذلك تم التفاهم على أن يجري كل منهم الاتصالات الضرورية لتصب كلها لاحقا في إطار واحد يؤدي إلى رسم خريطة طريق واضحة للخروج من المأزق.

ويقول المتابعون أنفسهم أن نتائج اللقاء الرئاسي فرضت إجراء جولة من الاتصالات الداخلية والخارجية بغية تحصين الموقف اللبناني وإعطائه الصدقية الكافية لكي يبدأ أصدقاء لبنان المشاورات مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي التي تضامنت معها ولو بنحو متفاوت بين دولة وأخرى.

كما أجرى عون لقاءات شبيهة مع السفراء العرب منها مع مع السفير المصري في لبنان ياسر علوي، حيث قدم رئيس الجمهورية خلاله عرضا شاملا للتطورات والمواقف على الساحتين الداخلية والخارجية والعربية منها خصوصا، لا سيما منها التي سبقت الأزمة ورافقتها وأعقبته، وما يمكن لبنان ان يقدمه للخروج منها وحجم الاستعدادات الجارية لإعادة ترميم العلاقات بما يضمن مصالح لبنان والسعودية والعالم العربي وتناول البحث مضمون وشكل المبادرة التي قادها الأمين العام للجامعة العربية احمد ابو الغيط وما انتهت اليه مهمة موفده إلى بيروت حسام زكي.

وعلى رغم أن رئيس الجمهورية لم يطلب من السفير المصري أي خطوة، تبلغ منه أنه ينوي وضع المسؤولين المصريين الكبار في أجواء اللقاء، مؤكدا ان لمصر دورا لا بد من أن تؤديه على الساحة العربية لمصلحة العالم العربي.

لكن واقع الأزمة الحالي وسبل معالجتها ليس سوى تمهيدا لأزمة أكبر يخشى كثيرون أن تقع البلاد فيها وتتخذ طابعا دستوريا بمضمون سياسي.

ويتعلق الأمر بماهية انتهاء الولاية الرئاسية بعد أن شاع كلام كثير لأكثر من شهرين مضيا، عن فتوى تارة، أو اجتهاد طورا، لدى رئيس الجمهورية يتحوط لاحتمال الوصول إلى شغور في الرئاسة الأولى في موعدها الدستوري، موصولا بشغور سابق له في السلطة الإجرائية.

وقد فتحت المواقف الأخيرة لرئيس الجمهورية لا سيما حول عدم تسليمه السلطة للفراغ، سجالاتاً بدأ ولم ينته. وكل قرأه تبعاً لموقعه وموقفه منه وللتفسير الذي يريده له: مؤيدو الرئيس استحسنوا فهمه، ومعارضوه رفضوه على طريقتهم واجتهدوا في ما توخوه هم قبل ان يرفضوا الكلام، والبعض الثالث قلبه في أكثر من وجهة صائبة أو ملتوية.

بيد أن ما قاله عون دق ناقوس الخطر حيال الاستحقاقين الدستوريين المقبلين، لا تفصل بينهما بالكاد أشهر قليلة. لكلٍ من هذين الاستحقاقين مهلة دستورية باتت محفوفة بالأخطار، وإن هي معينة ومحددة في النص بلا التباس.

وما قاله رئيس الجمهورية عبّر سلفاً عن احترامه للمهلتين الدستوريتين لكلا الاستحقاقين، بتأييده إجراء الانتخابات النيابية ومن ثم من بعدها الانتخابات الرئاسية. تبدأ مهلة الستين يوماً السابقة لانتهاء ولاية البرلمان عملاً بالمادة 42 من الدستور في 22 آذار، وتنتهي في اليوم ما قبل الأخير من الولاية في 20 أيار. بذلك، إذا كان لا بد من اعتبار قطبي الخلاف على موعد إجراء الانتخابات النيابية، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب نبيه بري، إذ يطالب كل منهما بيوم اقتراع مغاير للآخر، لكن من ضمن المهلة الدستورية نفسها. إلا انهما يختلفان على ما يتصل بقانون الانتخاب لا بالاستحقاق نفسه: الأول يريد الموعد في آخر المهلة ما بين 8 و15 أيار، والثاني في أولها في 27 آذار.

بدورها فإن المهلة الدستورية لانتخاب رئيس للجمهورية عملاً بالمادة 73، وهي شهر على الأقل وشهران على الأكثر قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية في 31 تشرين الأول 2022 تترجح ما بين المدة القصوى 31 آب، والمدة الدنيا 30 ايلول.

والأمر نفسه ينطبق على الأفرقاء الآخرين جميعاً الذين يصطفون وراء الرئيسين، وهما سيكونان الأكثر والأقوى شأنًا حيال استحقاق الرئاسة اللبنانية: الرئيس عون المعني بإجراء تسليم وتسلم بينه وخلفه، والرئيس بري المعني تبعاً للمادة 73 بتوجيه الدعوة الأولى إلى انتخاب الرئيس وتحديد مواعيد جلسات التصويت كلما تعثر انعقاد جلسة. على نحو كهذا، يصبح الاشتباك على الاستحقاقين ذا مغزى بين

الرجلين اللذين لم تسبق الحياة الدستورية اللبنانية ان شهدت نزاعا مريرا ما بينهما، في موقعيهما الحاليين، وان كان حدث من قبل في مواقع الحرب اللبنانية.

فقد كان الرجلان يختلفان على حسب الاصطفاف السياسي خلال فترة الثمانينيات وهو ما بلغ أوجه في حرب التحرير التي اعلنها عون على الجيش السوري ومعه ضمنا الحلفاء في 14 اذار من العام 1989 والتي انتهت بسقوطه في 13 تشرين الاول من العام 1990، وبينهما شكلت الحرب مخرجا مؤداه تسوية سياسية عبر اتفاق الطائف أنهت الحرب والذي ما زال عون يرفضه ضمنا بينما يدافع عنه بري بقوة.

وهما اختلفا على انتخابات 2016 وتصالحا على مضمض بينما يتهم عون بري بإفشال عهده علما أن الأخير لم يتمكن من منع رئيس التيار الوطني الحر حينها من الوصول إلى الرئاسة.

كما تنازعا مرة بعد أخرى وتهادنا. ولا يزالان كذلك منذ اليوم الأول من الولاية: هبة باردة وهبة ساخنة. في رد قانون الانتخاب كانت آخر الهبات الساخنة، وفي اجتماع الاستقلال احدى الهبات الباردة وليست آخرها.

مع ذلك، بعد كلام عون الموصوف بالنبرة العالية فإن بري لم يرد ولم يصدر عنه أي موقف سلبي حيال ما قاله رئيس الجمهورية بتحدثه عن الفراغ وتسليم السلطة إلى الخلف أو إلى من يحل محل الخلف. واقع الأمر أن ما جهر به رئيس الجمهورية يعرفه سلفا رئيس مجلس النواب، ويخشاه إن لم يكن يتوجس منه. أضف أنه سيكون - وهي مهمته كما كل من أسلافه - اللاعب الرئيسي في إدارة انتخاب الرئيس المقبل. ولا تكمن المشكلة في استحقاق الانتخابات النيابية في ذاته، ولا في الاستحقاق الذي سيليه في ذاته، بل في المدة الفاصلة ما بينهما، وما يمكن من باب الافتراض أن يحدث في ظل معطيات واقعة حتما. لأن الأفرقاء جميعا، في العن على الأقل، يقولون أنهم مصررون على إجراء أول الاستحقاقين في معزل عن مواعده، فإن ثمة استحقاقا ما بين اثنين سيطراً عملا بالمادة 69، القائلة بالاستقالة الحكيمة للحكومة الحالية فور انجاز الانتخابات النيابية العامة واكتمال البرلمان بأعضائه جميعا. اذك تنشأ المشكلة المتوجس منها، وهي أن يتعثّر تأليف حكومة جديدة، على جاري التقليد المتبع منذ ما بعد اتفاق الدوحة العام 2008، بإمرار أشهر طويلة ريثما يصير إلى الاتفاق على إصدار مراسيمها.

في المادة 69، من بين حالات ست، ثمة ثلاث حكومية لاستقالة الحكومة يصعب التلاعب بها أو التراجع عنها أو التحايل من حولها حتى: انتخاب رئيس للجمهورية، وانتخاب مجلس نيابي جديد، ووفاء رئيسها. استقالة كهذه لا تحتاج إلى رئيس للجمهورية كي يقبلها، بل تصبح سارية النفاذ من أن دون يعقبها للفور تسمية رئيس مكلف تأليف الحكومة الجديدة.

مؤدى الخشية من هذا الاستحقاق، أن استقالة الحكومة ستعبر، ربما قياسا بالسوابق المارة منذ عام 2008، بالمهلة الدستورية لانتخاب الرئيس، وقد تتجاوزها. وربما أيضا بحسب المتوقع الراجح أخيرا، أن الخلاف على انتخابات الرئاسة قد يطيح موعدها الدستوري وتصبح البلاد أمام خطر فراغ حقيقي، لا شغور المنصب فحسب.

ذلك ما عناه رئيس الجمهورية بقوله أنه يسلم الرئاسة - وهو واجب دستوري . إلى من ينتخبه البرلمان خلفا له، أو إلى حكومة قائمة دستوريا إذا تعذر انتخاب رئيس جديد للجمهورية عملا بالمادة 62، الملزمة انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية إليها بأعضائها مجتمعين عند حدوث الشغور الذي يقضي حكما بمغادرة رئيس الجمهورية منصبه.

أما ما لا يسع رئيس الجمهورية فعله، وهو ما أفصح عنه صراحة، فالاعتقاد بتسليم صلاحياته إلى حكومة تصريف أعمال لتعذر تأليف حكومة جديدة عاملة. لأنها لا تجتمع في مجلس الوزراء، ولا تمثل امام مجلس النواب، وهو التقليد الذي أحدثه الزعماء السنة منذ استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي العام 2011، وآخر صورته كان إصرار الرئيس حسان دياب على عدم التنازل حكومته المستقيلة أيا يكن الموجب. لأنها حكومة تصريف أعمال وفق النطاق الضيق الذي ناطه بها الدستور، لا يسعها تسلم صلاحيات رئيس الجمهورية، ولا إلباس مجلس الوزراء مجتمعا بزة رئيس الجمهورية ريثما يصير الى ملء الشغور الرئاسي.

والحال أنه سبق للبنان مرات ثلاثا أن خبر شغورا في رئاسة الدولة: الأولى العام 1988 في ظل دستور ما قبل اتفاق الطائف الذي كان يجيز لرئيس الجمهورية تأليف حكومة جديدة ترث صلاحياته عند استقالته وشغور المنصب اقتداء بسابقة 18 أيلول 1952.

والثانية والثالثة متشابهتان بعد اتفاق الطائف وتعاقبتا بعد انتهاء ولايتي الرئيسين اميل لحود العام 2007 وميشال سليمان العام 2014، وكانت حكومتا ذلك الزمان قائمتين غير مشوبتين بعيب دستوري. أما الحالة المُخشى منها، فهو نهاية ولاية عون في ظل حكومة تصريف اعمال. لا تملك أن تحكم، وتاليا لا تملك أن تملك صلاحيات رئيس الجمهورية وهي مصابة بعيب استقالتها. في ذلك بدا واضحا تماما ما عناه عون، يسلم إلى خلف أو إلى حكومة قائمة، لا إلى حكومة تصريف أعمال.

السؤال الأكثر إرباكا إذا وصل لبنان إلى مأزق دستوري كهذا، غير مسبوق في تاريخه. لا نصوص فيه، ولا اجتهاد، إلا ما يمكن أن ينشأ عنه في حينه كون الاستثناء بات يصنع القاعدة. مفاد السؤال: أي صلاحيات يمارسها رئيس للجمهورية انتهت ولايته المحددة في الدستور بست سنوات ولا يزال في الحكم بلا إعادة انتخاب أو تمديد ولاية، ولا يسعه ترك المنصب شاغرا لا أحد يحل فيه، في ظل استعصاء تأليف حكومة لأن الأفرقاء يتخانقون على مقاعدها ووزرائها فحسب؟

وبذلك ينفي مناصرو عون كل التفسيرات غير البريئة بنظرهم، داعين إلى قراءة كلام رئيس الجمهورية في عمقه وجوهره، فهو لم يقل إنه يسعى للتمديد، لكنه أكد انه لن يسلم البلاد إلى الفراغ الكامل، علما ان الرئيس كان واضحا بحرصه على الرئاسة، التي لن تعود بعده كما كانت قبله، وفق ما قال عون نفسه.

على أن الأمر لم ينته هنا، فقد رفع رئيس الجمهورية سقف المواجهة والتصعيد، لا مع خصومه فحسب، ولكن مع حلفائه أيضا، كما يرى البعض.

وفي رسالته لمناسبة عيد الاستقلال، كرس عون وقتا لانتقاد الجمود الحكومي حيث قال إن المخرج ليس بمستعص، ولا يتطلب من المعنيين سوى تطبيق الدستور، الذي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، متهما المعطلين من دون تسميتهم، بزيادة "الخنق على رقاب أهلنا وأحبتنا"، وتعريض المجتمع ككل للأذى الكبير.

لكن هذا الموقف قد لا يكون بجديد، إذ إن عون كان قد سرب مواقف سابقة تضمنت رؤيته للحل الحكومي، إلا أنه عبر موقفه في رسالته الاستقلالية وغيرها أراد التأكيد أنه لن يوقع أي مرسوم يصله إلى دعوة الهيئات الناخبة في آذار أو نيسان، وتمسكه بالموعد الذي يرفضه ثنائي حزب الله وامل، أي أيار.

ويرى مؤيدوه أنه في هذه النقطة بالتحديد، هو محق. إذ إن إجراء الانتخابات في آذار، ولو كان ضمن المهلة الدستورية، إلا أنه ينطوي على الكثير من المخاطر التي من شأنها تعريض العملية الانتخابية برمتها للخطر، خصوصا أن التحضيرات الفعلية بدأت متأخرة، وما عاد بالإمكان احترام المهل. وسبق لرئيس الجمهورية أن عرض وجهة نظره من هذا الموضوع قبل أن يرد التعديلات إلى المجلس، الذي اختار أن يعيد التصويت عليها كما هي، ولو أن تحديد موعد الانتخابات لا يعود إلى البرلمان في النهاية، ولذلك جاء في توصية لا أكثر.

يقول دستوريون إن توقيع رئيس الجمهورية على مرسوم دعوة الهيئات الناخبة ملزم، وبالتالي فلا إمكانية للدعوة إلى انتخابات، ولو كانت واجبا دستوريا، من دونه، طالما أنه موجود في سدة السلطة وعلى رأس مسؤولياته، ما يعني أن الورقة التي يلعبها رئيس الجمهورية في هذا الإطار قد تكون قانونية ودستورية بالمطلق.

وإذا كان خصوم الرئيس يعتبرون أن ذلك ليس من حقه، لأنه ينطوي على مخالفة دستورية، وأن عدم التوقيع يكون مبررا فقط في حال كان المرسوم مخالفا، وهو ليس كذلك، طالما أنه يحترم المهل المنصوص عليها في القانون، فإن آخرين يردون بدحض نظرية المخالفة، طالما أن الرئيس يؤكد أنه جاهز للتوقيع على مرسوم انتخابات في أيار.

وبين هذا وذاك، ثمة من يخشى على الانتخابات برمتها.

وخير دليل على ذلك، وفق ما يقول كثيرون، أن البلاد لم تدخل حتى الآن، قبل أشهر معدودة من الموعد المفترض للاستحقاق الموعود، جو الانتخابات بعد، في مفارقة مثيرة للتساؤلات، فلا حملات، بل إن بعض الأحزاب والقوى السياسية لم تقرر حتى الآن ما إذا كانت ستخوض السباق، أم ستعزف عن المشاركة فيه، ولعل الدليل الأكبر على ذلك هو تيار المستقبل والرئيس سعد الحريري، المعني أولا بهذا الكلام، لكن غيره قد لا يرد الانتخابات أصلا لما جاءت به البيئة الشعبية من نقمة على الطبقة الحاكمة.